اعتماد
Etimad

NCGR
المركز الوطني لنظم
الموارد الحكومي

تقرير اعتماد

السنوي لعام 2020م

وزارة المالية
Ministry of Finance

الإصدار (1)

الفهـرس

تمـهـيد	03
اعتماد في أرقـام	04
إنجازات عام 2020م	08
التوجهات المستقبلية	17
الجوائز	22
شـركاؤنـا	24

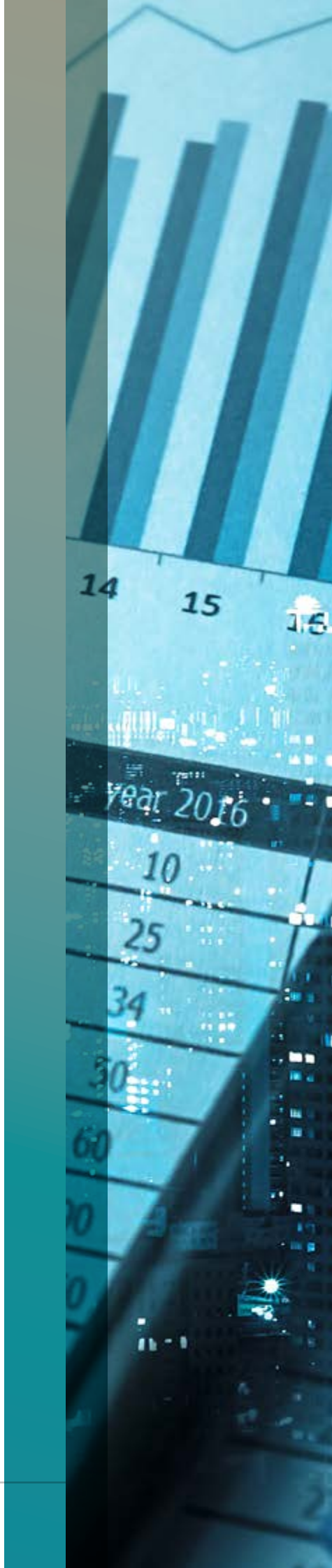

تمهيـد

فـي مطلع العام 2018م، أطلقـت وزارة المالية منصة اعتماد ضمن رؤيتهـا الطموحـة بـأن تكـون «وزارة رائـدة تُمكّـن المملكـة العربيـة السـعودية لتكـون ضمن أكبر (15) اقتصاداً فـي العالم بحلول 2030 مـن خلال نظـام مالي متميز»، وتحقيقاً لمسـتهدفات اسـتراتيجيتها الرقميـة ورسـالتها فـي «التفـوق فـي تقديـم الخدمـات الرقميـة المبتكـرة والمسـتدامة للقطاع المالـي العام».

وأسـهمت الانطلاقـة القويـة للمنصـة فـي تطويـر إعـداد وتنفيـذ الميزانيـة العامـة للدولـة، وتعزيز مبدأ الشـفافية والإفصاح، لتسـتمر عمليـة التحسـين والتطويـر لتمكيـن الجهـات الحكوميـة والقطـاع الخـاص من الاسـتفادة الكاملة والمباشـرة من خدمات الـوزارة بمزايا ومواصفـات تقنيـة متقدمـة، تضمـن السـرعة فـي أداء الأعمـال، والسـهولة فـي الإجـراءات التـي تجسـد قيـم الـوزارة المتمثلـة في (الشـفافية، الالتـزام، الشـراكة، والإنجـاز).

وواصلـت منصـة اعتمـاد انطلاقتها لتحقق نقلة نوعيـة في خدمات المنافسات والمشـتريات الحكومية والعقود والمدفوعات والرواتب والمسـتحقات الماليـة للموظفيـن وتحصيـل الإيـرادات وغيرهـا مـن الخدمـات المقدمـة للقطاعـات المسـتفيدة والأفـراد، ونتيجـة للنجاحـات المتحققة أقرت الحكومة بتاريخ 4 رجب 1442 هـ الموافق 16 فبراير 2021م إنشـاء المركز الوطنـي لنظم المورد الحكومية من منطلـق الحرص علـى تعزيز الجهـود وتوحيد السياسـات والإجراءات، وبما يسـهم فـي تقديم وتطويـر كافة الخدمـات الماليـة الحكومية بشـكل إلكترونـي بكل شـفافية وكفـاءة لخدمة كافة المسـتفيدين، حيـث سيسـتهدف المركـز أتمتـة جميـع العمليـات والإجـراءات فـي الأنظمة المالية، والموارد البشـرية، والمشـتريات وسلاسـل الإمداد بشـكل شمولي ومترابط باسـتخدام التقنيات الحديثة لتحسين تجربة المسـتفيدين و رفـع جـودة الخدمـات المقدمة لهم.

وفـي هـذا الإصـدار الأول لتقريـر اعتمـاد السـنوي نسـتعرض أبرز ما تحقـق خـلال العام 2020م مـن إنجازات وما تم مـن إطلاق منتجات جديـدة تواكـب حـرص حكومـة المملكـة على تعزيـز مبدأ الشـفافية ورفـع كفـاءة الإنفـاق، وتماشـياً مع مبـادرات تحقيق رؤيـة المملكة 2030 فـي تحقيـق الاسـتدامة الماليـة، وتطويـر القطـاع المالـي، بالإضافـة إلـى تعزيـز مشـاركة المحتوى المحلـي في تنميـة اقتصاد المملكة.

02

اعتمـــاد في أرقـام

أسـهمت منصة اعتماد في تسهيل إجراءات التعاملات المالية بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص، وانعكست بشكل واضح خلال جائحة كورونا، حيث مكّنت المنصة من استمرارية الأعمال دون توقف

مقارنات بين عامي 2020م و2019م

67% نسبة ارتفاع عدد **المستخدمين المسجلين**

122% نسبة ارتفاع عدد **المنافسات المطروحة**

35% نسبة ارتفاع عدد **المطالبات المالية المسجلة**

15% نسبة ارتفاع عدد **مسيرات الرواتب المسجلة**

الميزانيـــة

176 **جهة حكومية** فعّلت خدمات الميزانية

+650 **عملية مناقلة** نُفّذت عبر المنصة

تشمل الاحصائيات أعلاه العمليات المنفذة من خلال المنصة فقط

المنافسات والمشتريات الحكومية

+61 ألـــف منافسة عامة مطروحة على المنصة*

+174 ألف عرض مُقدّم من خلال المنصة*

+313 ألف دعوة مرسلة*

العقود والمدفوعات

+489 ألـف عقد وتعميـد مُسجّل عبـر المنصة*

+1 ترليون ر. س. إجمالي قيمة العقود والتعميدات*

2.1 مليـون أمر دفـع تـم مُسجّل عبر المنصة*

+1.8 ترليون ر. س. إجمالي قيمة أوامر الدفع المصروفة*

+177 مطالبة مالية مرفوعة من قبل القطاع الخاص**

+156 جهة حكوميـة فعلـت الحسـاب الختـامي**

* الأرقام تراكمية منذ إطلاق المنصة حتى 2020م
** الأرقام خلال 2020م
تشمل الاحصائيات أعلاه العمليات المنفذة من خلال المنصة فقط

حقوق الموظفين

+104 ألف مسير **رواتب** ومستحقات أخرى رفعت عبر المنصة*

+645 مليـار ر.س. **قيمة تعويضات العاملين***

10 **جهات حكومية** فعّلت خدمة الإركاب الحكومي**

+236 **عملية استعلام عـن الراتــب** والمستحقات الأخرى**

التحصيل والإيرادات

+192 مليون **فاتورة** تمت تسويتها*

+761 مليار ر.س. **قيمة الفواتير** التي تمت تسويتها*

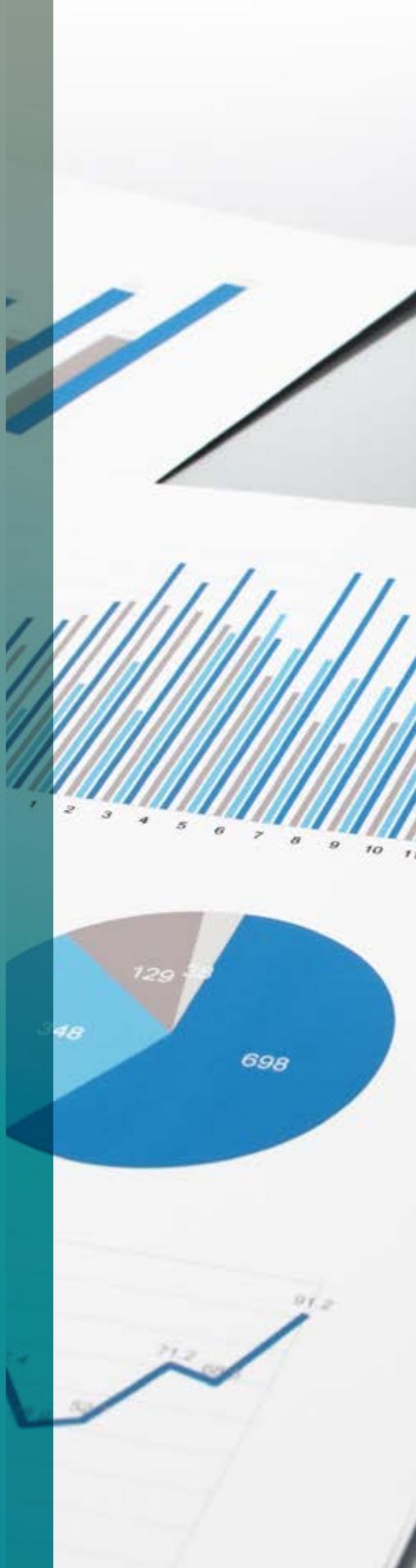

* الأرقام تراكمية منذ إطلاق المنصة حتى 2020م
** الأرقام خلال 2020م
تشمل الاحصائيات أعلاه العمليات المنفذة من خلال المنصة فقط

03

إنجازات عام 2020م

الميزانية العامة للدولة

تقـدم خدمـات إعـداد وتنفيـذ الميزانية السـنوية بشـكل إلكتروني بيـن الجهـات الحكومية ووزارة الماليـة، وتشـمل هـذه الخدمات أعمـال إعداد ميزانيـة الإيرادات وميزانيـة الوظائف وميزانيـة النفقـات، والمناقـلات بين البنود وتعزيـز البنود بالإضافة إلى الاسـتعلام عن بنود الميزانيـة مـن نفقات عامـة وبرامج ومشـاريع وغيرها.

المساهمة والأثر

- تمكين الجهات الحكومية من تنفيذ عمليات الميزانية بشكل إلكتروني
- توفيـر بيانـات ميزانيـات الجهات الحكومية للتسـهيل من أعمـال التحقـق والمتابعة واتخاذ القـرارات الداخلية.
- توحيد الإجراءات وزيادة الكفاءة التشغيلية وسرعة إنجاز عمليات الميزانية.
- مراجعة الالتزام والمساهمة في التحقق من تطبيق الأنظمة والسياسات.

الإنجازات

إدارة الميزانية للجهات الحكومية

إتاحة وتفعيل خدمات الميزانية للجهات الحكومية المشمولة في الميزانية العامة من خلال العمل على تنفيذ إدارة التغيير وإعداد ورش عمل تدريبية للجهات الحكومية، وتوفير أدوات التدريب اللازمة للمختصين المعنيين داخلها، وتقديم الدعم اللازم لهم ومتابعة مراحل التفعيل لضمان كفاءة العمل وفق المستهدفات.

حيث كان لهذا الإنجاز الأثر الكبير في الحد من التعاملات الورقية داخل الجهات الحكومية عبر التحول الرقمي لتلك الاجراءات، وتمكين الجهات الحكومية من تحليل وإدارة إجراءات الوزارة بكفاءة وسرعة أعلى، وتسهيل أعمال التحقق والمتابعة واتخاذ القرارات الداخلية للجهات الحكومية.

مراحل موحدة ومؤتمتة لإعداد ميزانية الإيرادات

سهّلت منصة اعتماد خلال عام 2020م إجراءات إعداد الميزانية للجهات الحكومية من خلال العمل على توحيد مراحل إعداد ميزانية الإيرادات المباشرة وغير المباشرة في منصة اعتماد لتحاكي الواقع الفعلي عبر مرورها بجميع المراحل، وتمكين إصدار تقرير التبليغ لكل مراحل إعداد الميزانية إلكترونياً في أي وقت وبشكل مباشر، مما ساهم ذلك بشكل كبير في تطبيق الأنظمة والسياسات المتعلقة بالميزانية بشكل معياري وموحّد، والتقليل من الإجراءات التشغيلية لدى الجهات الحكومية عبر تمكينها من تنفيذ عمليات الميزانية بشكل إلكتروني، بالإضافة إلى أتمتة محاضر مناقشة الإيرادات وتوثيقها، والتي تتيح للأطراف ذات العلاقة إمكانية الاطلاع وطباعة محاضر المناقشات بما تحتويه من أرقام الميزانية المتفق عليها خلال ورش المناقشة من منصة اعتماد مباشرة وفق نموذج موحّد.

المنافسات والمشتريات الحكومية

تقدم خدمات متعددة لكل من الجهات الحكومية والقطاع الخاص، والتي تمكّن الجهات الحكومية من إدارة إجراءات المنافسات الحكومية عبر منصة اعتماد وإكمال دورتها بشكل إلكتروني بدءاً من طرح المنافسة، تأهيل المنافسين وفتح المظاريف وفحص العروض وحتى الترسية، كما توفر للقطاع الخاص وجهة واحدة لجميع المنافسات الحكومية وإمكانية استعراض المنافسات وشراء الكراسات وتقديم العروض، و العديد من الخدمات الأخرى.

المساهمة والأثر

- متابعة ومراقبة الفرص المطروحة وأداء الجهات الحكومية للحد من تعثر المشاريع.
- رفع كفاءة الإنفاق وزيادة التنسيق بين المشاريع والمشتريات الحكومية.
- إتاحة أساليب الشراء المختلفة وفقاً لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية.
- رفع مشاركة المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية.
- رفع كفاءة المشتريات الحكومية وبيع السلع والمنقولات بشكل إلكتروني.

المنافسات والمشتريات الحكومية

الإنجازات

سوق اعتماد

تم إطلاق سوق اعتماد والذي يوفر حركة تعاملات مفتوحة بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص عبر تقديم قوائم من السلع والخدمات بأسعار موحدة من خلال الاتفاقيات الاطارية مع مركز تحقيق كفاءة الانفاق، حيث يمكّن سوق اعتماد الجهات الحكومية من شراء السلع وإتمام إجراءات التوصيل والاستلام والدفع بشكل إلكتروني، والذي يساهم في تحقيق أعلى مستويات الكفاءة ومعايير الجودة وسرعة الإنجاز للمشتريات الحكومية، وزيادة مشاركة القطاع الخاص في المشتريات الحكومية من خلال إضافة أسلوب شراء إلكتروني جديد في منصة اعتماد.

تطبيق لائحة تفضيل المحتوى المحلي

تعزيز التفضيل السعري للمنتج الوطني ضمن دورة حياة المشتريات الحكومية حيث يتم إتاحة الأفضلية في الترسية إلكترونياً من خلال منصة اعتماد للمنتج الوطني بحسب لائحة التفضيل للمحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات المدرجة في السوق المالية، مما يساهم ذلك في تعزيز ودعم المنتج الوطني والمحتوى المحلي، وتعزيز دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المنافسات والمشتريات الحكومية.

تعزيز الشفافية في المنافسات للقطاع الخاص

تمكيناً للقطاع الخاص، تم تطوير الإجراءات الخاصة بالمنافسات والمشتريات الحكومية وإتاحة معلومات كراسة الشروط والمواصفات للاطلاع العام وبدون مقابل مالي من قبل المستفيدين من القطاع الخاص في منصة اعتماد، وذلك من أجل توفير خيار شراء الكراسات بحسب ما تراه الشركة مناسباً لها ولضمان جودة عملية التقديم على المنافسات الحكومية، كما تم إلغاء شرط التأهيل المسبق وإتاحة فتح العروض فور انتهاء المدة المحددة لتلقيها.

توحيد إجراءات طرح المنافسات ودعوات الشراء

لرفع كفاءة المشتريات الحكومية وبيع السلع والمنقولات بشكل إلكتروني، تم توفير نماذج موحدة لخدمات المنافسات والمشتريات الحكومية في منصة اعتماد، ويشمل ذلك: نماذج كراسات الشروط والمواصفات، ونماذج تقييم المتعاقدين، ونماذج التأهيل المسبق والتأهيل اللاحق، ونماذج العقود، بهدف رفع كفاءة الإنفاق و زيادة التنسيق بين المشاريع والمشتريات الحكومية ورفع مستوى الشفافية في عمليات المشتريات الحكومية.

تطبيق تعديلات لائحة المنافسات والمشتريات الحكومية

تطبيق تعديلات معالي وزير المالية على اللائحة التنفيذية للمنافسات والمشتريات الحكومية في منصة اعتماد، والتي تهدف إلى زيادة الكفاءة التشغيلية لعمليات المنافسات والمشتريات الحكومية، ورفع الشفافية في الترسية على العروض المقدمة، حيث توفر التعديلات مزايا عديدة مثل: تبليغ المتنافسين بأسباب الاستبعاد من الترسية من خلال الاطلاع على الأسباب المذكورة من قبل الجهة الحكومية للعروض التي لم يتم الترسية عليها، وتطبيق الإجراءات الجديدة في نوع تقديم العروض على ملفين بحيث يتم فتح العروض المالية من لجنة فتح العروض، وإتاحة الشراء المباشر للعامة عبر توجيه الجهة دعوات خاصة أو نشر إعلان عبر المنصة بحسب الحالات المنصوص عليها في اللائحة، حيث تهدف خدمة نشر الإعلان عن المنافسة إلى التأكد من عدم توفر الخدمات المطروحة من قبل مقاولين أو موردين آخرين.

العقـــــود والمدفوعات

تمكّن الجهات الحكومية من إدارة إجراءات العقود و إجراءات المدفوعات المستحقة للقطـاع الخـاص عبـر منصـة اعتمـاد، وإكمـال دورة إجراءاتها بشـكل إلكترونـي بدءاً مـن تسـجيل العقد، و رفـع المطالبات المالية، وإصـدار أوامر الصـرف وأوامر الدفع، وحتـى تحويل المسـتحقات المالية لحسـابات القطـاع الخاص، إلى جانـب العديد من الخدمات الأخرى.

المساهمة والأثر

- سـرعة الإنجاز مـن خلال توحيـد إجراءات رفـع العقـود والمطالبات الماليـة وأوامـر الصرف وأوامـر الدفع للجهـات الحكومية.
- انتظام الصرف لدى الجهات الحكومية والحد من تعثر المشاريع.
- تمكيـن القطـاع الخاص مـن إدارة ومتابعـة المطالبـات المالية مع الجهـات الحكومية بشـكل إلكتروني.
- سـهولة مطابقة البيانات المالية المسـجلة بين الجهـات الحكومية ووزارة المالية.

العقـــــود والمدفوعات

الإنجازات

تحسينات عامة على خدمات العقود

تعمل منصة اعتماد على التحسين المستمر للخدمات المقدمة للمستفيدين، حيث تم تطوير خدمات العقود خلال عام 2020م لتتيح الإجازة آلياً بعد مرور 30 يوماً من آخر استقبال لإجازة العقد بوزارة المالية، كما تمت إتاحة تعديل مدة التمديد والتخفيض في خدمة تعديل العقود، واستعراض بيانات عقود مشاريع الرؤية لمنسوبي مكاتب تحقيق الرؤية في الجهات الحكومية، بالإضافة إلى العديد من التحسينات المتوافقة مع نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد.

إدارة المطالبات المالية للسنوات السابقة من قبل الجهات الحكومية

تم تطوير الخدمات المقدمة للجهات الحكومية وتمكينها من حصر وصرف مستحقات القطاع الخاص، وإتاحة رفع المطالبات المالية لمستحقات سنوات سابقة بدون اشتراط وجود سيولة في خطة الدفع، على أن تكون العقود والتعميدات مجازة ومسجلة على منصة اعتماد لإتمام دورة إجراءات المطالبات المالية بالتحسينات المطبقة على الإجراءات الحالية، والسماح للجهات الحكومية برفع شهادة الإنجاز لتلك المطالبات إلكترونياً، مما يساعد ذلك في تعزيز الحوكمة وزيادة فاعلية تتبع عمليات قيود التسويات المحاسبية بدفتر الأستاذ العام، وإغلاق الفترات المحاسبية بشكل مرن في الوقت المحدد.

المطالبات المالية للقطاع الخاص

تم توفير خدمة رفع المطالبات المالية من قبل القطاع الخاص وتضمين خصائص إضافية بهدف تمكين القطاع الخاص من رفع المطالبات المالية للسنوات السابقة والمطالبات التي لا تتوفر لها سيولة عبر منصة اعتماد، بالإضافة إلى إتاحة معلومات أمر الدفع الرئيسي، والرقم المرجعي لأمر الصرف والرقم المرجعي لأمر الدفع للقطاع الخاص بصفحة المطالبات المالية لتمكينهم من الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالمطالبات.

إضافة خدمة تسجيل عقود الأفراد من قبل الجهات الحكومية

تم تطوير خدمات منصة اعتماد لإتاحة تسجيل الفرد والتحقق من معلوماته من خلال الربط التقني مع خدمة «يقين»، بالإضافة إلى إتاحة تسجيل العقود والتعميدات للمستفيدين الأفراد وإتاحة خيار الدفع الإلكتروني بموجب أوامر الدفع.

إدارة الدين

تم إطلاق خدمة إدارة الدين والتي تعنى بإدارة إصدارات الدين عبر إدارة محفظة السندات التي تصدرها الدولة من خلال المركز الوطني لإدارة الدين، وإدارة الإجراءات المتعلقة بها، حيث تشمل الخدمة خصائص أخرى مثل: إدارة الإقراض، إدارة المخاطر، والتقارير التشغيلية.

تساهم الخدمة في توفير قاعدة بيانات مركزية وموثوقة بالإصدارات الدورية للسندات وأدوات الدين الحكومية، وإمكانية معالجة ومتابعة الإصدارات وإدارة الدفعات المستحقة، بالإضافة إلى إمكانية الحصول على بيانات السوق الفورية والإصدارات بالتكامل مع منصة بلومبرغ.

الحساب الختامي والقوائم المالية

تم إطلاق منتج الحساب الختامي والقوائم المالية النهائية للدولة وفق أفضل الممارسات المالية، والذي يمكن منسوبي وزارة المالية من إعداد الحساب الختامي للسنة المالية بشكل فعال وسلس، مما يضمن إصداره بأسرع وقت وأعلى كفاءة من خلال توحيد الإجراءات وأتمتتها.

كما تتيح الخدمة العديد من الخصائص مثل: العمل على إعداد الجداول الشهرية، والمطابقة الإلكترونية لمعالجة الفروقات بين الفترات المحاسبية المختلفة، وتمكين الاطلاع على التقارير الشهرية ومراجعتها وعمل التصحيحات والايضاحات اللازمة لضمان إغلاق الفترات إلكترونياً بشكل دوري، بالإضافة إلى إمكانية الاطلاع على القوائم المالية للجهات الحكومية.

حقوق الموظفين

تمكّـن كلاً مـن الجهـات الحكوميـة وموظفي الدولة مـن إدارة الإجـراءات المتعلقة بشـؤون الموظفيـن وإدارة الحقـوق الماليـة الخاصـة بهـم مـن خلال توفيـر قاعدة بيانـات مركزيـة للحقـوق المالية لمنسـوبي الجهـات الحكومية من رواتـب وبدلات وعـلاوات ومكافآت شـهرية وأي ميزات مالية أخرى، إضافـة إلى توفير مجموعة من الخدمـات المسـاهمة في تحسـين رحلة الإجـراءات الخاصة بالموظفيـن الحكوميين.

المساهمة والأثر

- مركزية المعلومات والبيانات المتعلقة بحقوق الموظفين.
- التحقـق مـن سـجلات الموظفيـن والحقـوق الماليـة بالتكامل مع مصـادر البيانات الرئيسـية.
- تقديم خدمات وتجربة أفضل للموظف الحكومي.
- اختصـار الإجـراءات ورفـع الكفـاءة التشـغيلية للجهـات الحكوميـة والموظفيـن الحكومييـن.

الإنجازات

حقوق الموظفين

إطلاق خدمات حقوق الموظفين عبر نظام الحقوق المالية المركزي (صرف)، حيث تم ربط كافة الجهات الحكومية ضمن الميزانية العامة وصرف الرواتب ومكافآت منسوبيها وجميع ما يتعلق ببند تعويضات العاملين في الميزانية العامة بواسطة النظام المركزي، والذي كان له الدور الكبير في مواجهة الآثار المالية والاقتصادية لجائحة كورونا.

كما تمكّن هذه الخدمات الجهات الحكومية من التحقق من سجلات الموظفين والحقوق المالية لهم بالتكامل مع مصادر البيانات الرئيسية.

الاستعلام عن الراتب والمستحقات

من منطلق تطوير الخدمات المقدمة للمستفيدين وتعزيز الشفافية للخدمات الحكومية، تم إطلاق خدمة الاستعلام عن الراتب والمستحقات من خلال منصة اعتماد،

والتي تتيح خيار الاطلاع والاستعلام عن تفاصيل المزايا المالية و الحسميات لموظفي الدولة من واقع ما يتم صرفه لهم من خلال نظام (صرف).

الإركاب الحكومي

واستكمالاً لمسيرة تطوير الخدمات المقدمة لموظفي الدولة، تم إطلاق خدمة الإركاب الحكومي والتي تتيح للجهات الحكومية و لموظفيها إمكانية حجز رحلات إلكترونياً بصورة متكاملة تبدأ من رفع طلب أمر الاركاب من الموظف الحكومي واعتماده من الجهة التابع لها وحجز التذكرة مباشرة من المنصة وحتى خصم قيمتها من البند الخاص بالإركاب لدى الجهة الحكومية، حيث تكمن أهمية الخدمة في اختصار الإجراءات وتسهيلها ورفع الكفاءة التشغيلية للجهات الحكومية وموظفيها، ورفع كفاءة الإنفاق في بند الإركاب الحكومي.

التحصيل والإيـــراد

تطويـر عمليـة تحصيـل إيـرادات الدولة غيـر النفطيـة، والبحث حول أفضل الوسـائل التقنيـة الحديثـة وذلكلغـرض تسـهيل تحصيـل إيـرادات الدولـة وحفظ المـال العام وزيـادة الإيرادات.

المساهمة والأثر

- تسهيل عمليات سداد الرسوم الحكومية للأفراد والقطاع الخاص.
- تحسين عملية التوريد المالي.
- ضبـط جودة المطابقـة والتســـوية وإدارة المديونيات والإيرادات الحكومية.
- بناء بيئة متوافقة مع أحدث قنوات الدفع الالكترونية المتوفرة.

الإنجازات

زيادة كفاءة تحصيل الإيرادات الحكومية

تم تطوير إجراءات حديثة لتسجيل وتبويب الإيرادات المختلفة والمحصلة حسب آليات التحصيل المتنوعة، ومن ثم إعداد التقارير الإحصائية والتفصيلية التي تخص تحصيل وتصنيف إيرادات الدولة، حيث تساعد إجراءات تحصيل الإيرادات في تسهيل عمليات سداد الرسوم الحكومية من قبل الأفراد والقطاع الخاص، وتحسين عمليات التوريد المالي، وضبط جودة المطابقة والتسوية وإدارة المديونيات والإيرادات الحكومية، بالإضافة إلى بناء بيئة متوافقة مع أحدث قنوات الدفع الالكترونية المتوفرة.

خدمة إدارة المديونيات

تم إنشاء بوابة إلكترونية موحدة لتتيح للجهات الحكومية إمكانية تسجيل بيانات المديونيات القائمة على القطاع الخاص أو الأفراد، وتحديث حالة سدادها بشكل بصورة آلية، وإمكانية متابعة حالة السداد واستعراض اللوحات القيادية والتقارير اللازمة من قبل الأطراف ذات العلاقة لدعم اتخاذ القرارات، والجدير بالذكر أن البوابة تسهل حوكمة تحصيل مديونيات الدولة بالربط مع الأنظمة المالية ذات العلاقة، وتوفير بيانات المديونيات المترتبة للجهات الحكومية، ورفع كفاءة اجراءات تحصيل إيرادات الدولة غير النفطية.

منتجات القطاع المالي والمصرفي

تقدم خدمات تمكينيه لكل من الجهات الحكومية والقطاع الخاص باستخدام الحلول المصرفية والتمويلية الجديدة مثل: الضمان البنكي، وخدمات التمويل، وغيرها من الخدمات التي تعزز من التحول الرقمي والشفافية، كما تقدم الدعم للقطاع الخاص للمشاركة في العمليات الحكومية المختلفة.

المساهمة والأثر

- رفع كفاءة التعاملات المالية عن طريق التكامل مع أنظمة القطاع المالي والمصرفي.
- تقليل الوقت والتكلفة على القطاع الخاص بالربط مع دورة المنافسات والمشتريات الحكومية إلى الدفع الالكتروني والتكامل مع القطاع المالي والمصرفي.
- تكامل الإجراءات بين القطاع الخاص والقطاع المالي والمصرفي من خلال الاستفادة من بيانات المشاريع الحكومية.

الإنجازات

التحقق من الضمان البنكي

تم إطلاق خدمة التحقق من الضمان البنكي خلال عام 2020م، عبر العمل وفق آلية محددة بالتشارك مع القطاع المصرفي، والتي تبدأ من رفع طلب «التحقق من الضمان البنكي» من قبل الجهة الحكومية وحتى إشعار الجهة الحكومية بنتيجة التحقق، مما يساهم في تنظيم الإجراءات ذات الصلة بالمنافسات والمشتريات والتحقق من الضمان البنكي للجهة الحكومية بكل يسر وسهولة، واختصار المسار الاجرائي بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص من خلال الربط مع أنظمة القطاع المالي والمصرفي.

04

التوجهات المستقبلية

منتجات مستقبلية

مـــزاد اعتمـاد

التعريف والأهداف

يساهم منتج مزاد اعتماد في إدارة اعمال بيع السلع والمنقولات عبر آلية المزادات الإلكترونية، ويستهدف رفع مستوى التنافسية بين المستفيدين الراغبين بالشراء.

المزايـــا

- تمكين الجهات الحكومية من البيع من خلال المزاد باستخدام أسلوب المزايدة بشكل إلكتروني.
- رفع كفاءة المشتريات الحكومية وبيع السلع والمنقولات بشكل إلكتروني.
- رفع مستوى التنافسية بين الراغبين بالشراء من المزاد.

الخدمات المقدمة

- إنشاء طلب المزاد
- تقدير المنقول
- تسويق المزاد الإلكتروني/ الحضوري وطرح المزاد
- تقديم طلب المشاركة بالمزايدة

الفئات المستهدفة

- الجهات الحكومية
- القطاع الخاص
- الأفراد

الضمان البنكي

التعريف والأهداف

إمكانية إصدار الضمانات البنكية عبر منصة اعتماد من قبل القطاع الخاص وربطها مع المنافسات والمشتريات الحكومية، كما تقدم خاصية التعديل والإلغاء بشكل إلكتروني من خلال المنصة بواسطة التكامل مع القطاع المالي والمصرفي عبر المنصة.

المزايا

- تقديم تجربة أفضل للجهات الحكومية والقطاع الخاص والقطاع المالي والمصرفي من خلال إنشاء قاعدة بيانات موحدة للضمانات البنكية
- تقليل الوقت والتكلفة على القطاع الخاص والربط مع دورة المشتريات الحكومية إلى الدفع والتكامل مع القطاع المالي والمصرفي
- تطوير الإجراءات ومتابعة الأداء وقياس المؤشرات وفق اتفاقيات مستوى الخدمات
- تحسين الكفاءة التشغيلية في معالجة عمليات الضمانات البنكية

الخدمات المقدمة

- إصدار الضمان البنكي
- إلغاء الضمان البنكي
- مصادرة الضمان البنكي
- تعديل الضمان البنكي

الفئات المستهدفة

- الجهات الحكومية
- القطاع الخاص
- القطاع المالي والمصرفي

منتجات مستقبلية

تمويل سلاسل الامدادات

التعريف والأهداف

يمكّن منتج تمويل سلسة الإمدادات القطاع الخاص من الحصول على تمويل قصير الأجل للفواتير أو بيع الحقوق المالية للقطاع المالي والمصرفي بهدف الحصول على السيولة اللازمة دون الحاجة إلى الاقتراض وذلك بالربط المباشر مع القطاع المالي والمصرفي، حيث تهدف هذه الخدمات لتطوير حل متكامل لضمان تمويل المستخلصات عبر منصة اعتماد، الذي من شأنه رفع كفاءة وفعالية العمليات لجميع الأطراف المستفيدة من المنتج.

المزايا

- تحقيق أفضل قيمة للقطاع الخاص من خلال ضمان توفر التدفقات النقدية.
- أتمتة وتنظيم وتسريع الإجراءات المتعلقة بالتمويل.
- زيادة مساهمة المنشئات الصغيرة والمتوسطة في المنافسات الحكومية.

الخدمات المقدمة

- بيع المستحقات

الفئات المستهدفة

القطاع الخاص

القطاع المالي والمصرفي

منتجات مستقبلية

بيانـات اعتـماد

التعريف والأهداف

يتيـح للقطـاع المالي والمصرفي خيـارات متعددة مـن خدمات الاسـتعلام الإلكتروني عن البيانات المتعلقـة بخدمـات القطـاع الخاص مثل المنافسـات والعقـود الحكوميـة وحالـة المطالبـات الماليـة، وكذلـك البيانات المتعلقـة بخدمـات الأفـراد مثـل معلومـات الراتب ومـدة الخدمة، بهدف مراجعـة البيانـات وتمكيـن الأطراف المسـتفيدة علـى الخدمـات المصرفية بوقت قياسـي.

المزايـا

- تمكيـن القطـاع الخـاص والأفراد مـن الحصـول علـى خيـارات متعـددة مـن الخدمـات المصرفيـة.
- تكامل الإجراءات وتعزيز الكفاءة التشغيلية في منظومة عمل القطاع المالي والمصرفي.
- الحد من التعثرات المالية.

الخدمات المقدمة

- الاستعلام عن المنافسات والمشتريات
- الاستعلام عن العقود
- الاستعلام عن المطالبات المالية
- الاستعلام عن الرواتب والمستحقات

الفئات المستهدفة

- الجهات الحكومية
- القطاع الخاص
- القطاع المالي والمصرفي

05

الجوائـــز

الجوائــز

يناير

2020م

اختيــار منصـة اعتمـاد ضمــن قائمـة المرشحيـن فــي جائزة القمــة العالمية لمجتمـع المعلومات WSIS لعـام 2020م فـي الفئـة الأولـى (الـدور الحكومـي فـي تطويـر تقنيـة المعلومات).

فبراير

2020م

منصـة اعتمـاد تحصـد جائـزة أفضـل حلـول تقنيـة مقدمـة للخدمـة الحكوميـة ضمـن ملتقـى #بيبان_ الرياض.

يوليو

2020م

برنامـج التعامـلات الإلكترونيـة الحكومية «يسّـر» يمنـــح وزارة الماليــة شهــادة الاعتماد في البنية المؤسسـية الوطنيـة، لتكـون أول وزارة حكوميـة تحصـل عليها.

06

الشـركـاء

الشركـــــاء

وزارة المالية
Ministry of Finance

البنك المركزي السعودي
SAMA
Saudi Central Bank

منشآت
monsha'at
الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
Small & Medium Enterprises General Authority

هيئة
كفاءة الإنفاق
والمشروعات
الحكومية

هيئة المحتوى المحلي
والمشتريات الحكومية
Local Content & Government
Procurement Authority

الموارد البشرية
والتنمية الاجتماعية

يسّر
برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية
E-GOVERNMENT PROGRAM

بنك التنمية الاجتماعية
SOCIAL DEVELOPMENT BANK

مركز التواصل والمعرفة المالية
Comm. & Financial Knowledge Center
MOF Initiative مبـادرة وزارة المـالـيـة

اعتمـاد
Etimad

etimad.sa

خدمة العملاء 19990

@etimadsa

ecare@etimad.sa

عام 2020م